حديث بسرة بنت صفوان في "مس الذكر"
تخريجا ودراسة

عبدالرحمن بن عبدالكريم السعدون

شبكة الألوكة
www.alukah.net

حديث بسرة بنت صفوان في "مس الذكر" تخريجًا ودراسةً

إعداد/

عبد الرحمن بن عبد الكريم السعدون

١٤٤٦هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.

أما بعد:

فقد عُنِي أئمة هذه الأمة وعلماؤها بنقل أحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم وتمحيصها ودراستها، والتدقيق في متونها، خصوصًا أحاديث الأحكام منها.

ومن تلك الأحاديث: حديث بسرة بنت صفوان رضي الله عنها في مس الذكر؛ إذ المس هو مما تعم به البلوى، وتحتاج إليه الأمة.

وهذا البحث يدرس هذا الحديث من حيث صحته وضعفه، ويدرس ما فيه من ألفاظ، هل هي من الحديث نفسه أو مما أدرج فيه.

وهو بحث مستل من رسالتي في الماجستير المعنونة ب: "الأحاديث التي ذكر البيهقي اختلافًا في متونها في كتاب الطهارة من السنن الكبرى".

* منهج التخريج في البحث:

١- جعلت أوَّل إسناد ذكره البيهقي أصلاً، ثم خرَّجت الحديث على المتابعات التامة فالقاصرة.

٢- استوعبت مصادر التخريج بحسب الحاجة إلى البيهقي.

٣- اكتفيت بتسمية الراوي موضع المتابعة، دون ذكر الوسائط بينه وبين المصنفين.

٤- جعلت لكل متابعة علامة مستقلة، وهي النجمة (*)، ثم ذكرت في نهاية المتابعة الفروق المتنية والإسنادية بين طرق هذه المتابعة.

٥- ابتدأت في التخريج بأصحاب الكتب الستة على ترتيبهم المعهود، ثم بعد ذلك حسب وفيات المصنفين.

٦- ألتزم عند الإحالة إلى المصادر برقم الحديث، فإن لم يكن المصدر مرقمًا فأحيل إلى الجزء والصفحة.

*** خطة البحث:**

يتكون البحث من مقدمة وثلاثة مطالب وخاتمة وفهارس.

المقدمة: وذكرت فيها أهمية البحث ومنهجه، وخطته.

المطلب الأول: تخريج الحديث.

المطلب الثاني: درجة الحديث.

المطلب الثالث: زيادة: "والمرأة مثل ذلك".

المطلب الرابع: زيادة: "أو أنثييه أو رفغيه".

الخاتمة: وذكرت فيها أهم النتائج.

والله الموفق والمعين.

المطلب الأول: تخريج الحديث.

قال البيهقي:(٦٤٠) أخبرنا أبو سعد أحمد بن محمد الصوفي، أخبرنا أبو أحمد بن عدي الحافظ، أخبرنا القاسم بن الليث وعبد الصمد بن عبد الله قالا: حدثنا هشام بن عمار، حدثنا الوليد بن مسلم، حدثنا عبد الرحمن بن نمر اليحصبي، عن الزهري، عن عروة بن الزبير، أنه سمع مروان بن الحكم يقول: أخبرتني بسرة بنت صفوان الأسدية أنها سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يأمر بالوضوء من مس الذكر، والمرأة مثل ذلك

تخريج الحديث:

* هو في الكامل لابن عدي (٤٧٧/٥) به بمثله.

* وأخرجه **ابن أبي عاصم** في الآحاد والمثاني (٣٢٣١)،

= والطبراني في الكبير (٤٨٦) عن **أحمد بن المعلى الدمشقي**،

كلاهما (**ابن أبي عاصم، وابن المعلى**) عن هشام بن عمار به بنحوه، ولفظ ابن المعلى: "من مس فرجه فليتوضأ"، ولم يذكر المرأة.

* وأخرجه ابن حبان (١١١٧) من طريق **عبد الله بن أحمد بن ذكوان الدمشقي**،

= والطبراني في مسند الشاميين (٢٨٧٧) من طريق **سليمان بن عبد الرحمن الدمشقي**،

= والبيهقي في معرفة السنن والآثار (١٠٥٩) من طريق **صفوان بن صالح**،

ثلاثتهم (**عبد الله، وسليمان، وصفوان**) عن الوليد بن مسلم به بنحوه.

إلا أن عبد الله بن أحمد لم يذكر مروان في إسناده.

وفي حديث سليمان بن عبد الرحمن وصفوان بن صالح سؤال ابن نمر للزهري: "أعلى المرأة وضوء إذا مست فرجها كما على الرجل الوضوء من مس فرجه؟".

* وأخرجه النسائي (١٦٤)، وأحمد (٢٧٢٩٦)، وابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (٣٢٢٢)، والطبراني في الكبير (٤٩٣)، والدارقطني في العلل (٣٤٦/١٥)، والبيهقي في الكبرى (٦٢٣) من طريق **شعيب بن أبي حمزة**،

والنسائي (٤٤٥)، والطبراني في الصغير (١١١٣) من طريق شعبة،

وعبد الرزاق (٤١١) -ومن طريقه ابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (٣٢٢٤)، والطحاوي

في شرح المعاني (٤٢٨)، والطبراني في الكبير (٤٨٥)، والدارقطني في العلل (٣٤٨/١٥) -،
كلاهما (شعبة، وعبد الرزاق) عن **معمر**،
والنسائي (٤٤٦) عن قتيبة بن سعيد،
والطحاوي في شرح المعاني (٤٣٠) من طريق شعيب بن الليث،
والطبراني في الكبير (٤٩٠)، -وعنه أبو نعيم في معرفة الصحابة (٧٥٣٠) - من طريق شعيب بن يحيى، وعبد الله بن صالح،
والدارقطني في العلل (٣٤٥/١٥) من طريق موسى بن داود،
خمستهم (قتيبة، وشعيب بن الليث، وابن يحيى، وعبد الله، وموسى) عن **الليث بن سعد**،
وعبد الرزاق (٤١٢)، -ومن طريقه ابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (٣٢٢٥، و٣٢٢٦)، والطبراني في الكبير (٤٩١)، والدارقطني في العلل (٣٥٠/١٥) -،
والدارقطني في العلل (٣٥٠/١٥) من طريق حجاج بن محمد،
والبيهقي في معرفة السنن والآثار (١٠٢٧) من طريق محمد بن بكر البرساني،
أربعتهم (عبد الرزاق، وحجاج، وخالد، والبرساني) عن **ابن جريج**،
= وابن أبي شيبة (١٧٢٣)، والطحاوي في شرح المعاني (٤٤١، و٤٤٢)، والدارقطني في العلل (٣٥١/١٥)، والبيهقي في معرفة السنن والآثار (١٠٣١) من طريق **محمد بن إسحاق**،
والدارمي (٧٥١)، والدارقطني في العلل (٣٤٨/١٥) عن أبي المغيرة عبد القدوس بن الحجاج،
وابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (٣٢٢٠)، والطبراني في الكبير (٧٨٨) من طريق الوليد بن مسلم،
وابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (٣٢٢٣) من طريق عبد الملك بن محمد،
والطحاوي في شرح المعاني (٤٣٢) من طريق بشر بن بكر
والطبراني في الكبير (٤٨٧) من طريق يحيى بن عبد الله البابلتي،
والدارقطني في العلل (٣٤٧/١٥، و٣٤٨) من طريق محمد بن كثير، ومحمد بن مصعب القرقستاني، والوليد بن مزيد،
ثمانيتهم (أبو المغيرة، والوليد، وعبد الملك، وبشر، والبابلتي، وابن كثير، والقرقستاني، وابن

مزيد) عن **الأوزاعي**،

= وابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (٣٢٢٧)، والطبراني في الكبير (٤٩٤)، والدارقطني في العلل (٣٤٢/١٥) من طريق **يونس بن يزيد**،

= وابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (٣٢٢٣)، والطبراني في الكبير (٤٩٥) من طريق **ابن أبي ذئب**،

= وابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (٣٢٢١) من طريق **إسحاق بن راشد**،

= والطحاوي في شرح المعاني (٤٤٣، و٤٤٤) من طريق **عمرو بن شريح**،

= والطبراني في الكبير (٤٩٢)، والدارقطني في العلل (٣٤٥/١٥) من طريق **عبد الرحمن بن خالد بن مسافر**،

= والدارقطني في العلل (٣٤٤/١٥، و٣٤٦، و٣٤٧، و٣٤٩) من طريق **عقَيل، وسيار بن عقيل، وعبد الرحمن بن يزيد بن تميم، وابن أخ الزهري، وبرد بن سنان، ومحمد بن عبد الله ابن عمير**،

جميعهم ستة عشر راويًا (**شعيب، ومعمر، والليث، وابن جريج، وابن إسحاق، والأوزاعي، وإسحاق بن راشد، وابن أبي ذئب، ويونس، وعمرو بن شريح، وابن مسافر، وعقيل، وسيار، وعبد الرحمن بن يزيد، وابن أخ الزهري، وبرد، وابن عمير**) عن الزهري به بنحوه، إلا أنهم لم يذكروا المرأة.

وجعله شعيب، وابن أبي ذئب، ويونس، وابن مسافر، وعقيل، وسيار، وعبد الرحمن بن يزيد، والليث -فيما رواه عنه شعيب بن يحيى، وابنه شعيب، وعبد الله بن صالح، وموسى بن داود-، والأوزاعي -فيما رواه عنه عبد الملك بن محمد، والبابلتي-، عن الزهري، عن عبد الله بن أبي بكر بن عمرو بن حزم، عن عروة بن الزبير، عن مروان، عن بسرة رضي الله عنها.

وجعله ابن جريج -فيما رواه عنه عبد الرزاق، وحجاج، وخالد بن يزيد-، عن الزهري، عن عبد الله بن أبي بكر، عن عروة، عن بسرة بنت صفوان، أو عن زيد بن خالد الجهني رضي الله عنهما.

وجعله ابن جريج -فيما رواه عنه البرساني-، عن الزهري، عن عبد الله بن أبي بكر، عن عروة، عن بسرة بنت صفوان، وعن زيد بن خالد رضي الله عنهما، وزاد قول الزهري: "ولم أسمعه

منه" يعني عروة.

وجعله ابن إسحاق، عن الزهري، عن عروة، عن زيد بن خالد رضي الله عنه.

وجعله الأوزاعي -فيما رواه عنه القرقستاني-، عن الزهري، عن عبد الله بن أبي بكر، عن عروة، عن بسرة رضي الله عنها.

وجعله الأوزاعي -فيما رواه عنه أبو المغيرة، والوليد بن مسلم، وبشر بن بكر، والوليد بن مزيد-، عن الزهري، عن أبي بكر بن حزم، عن عروة، عن بسرة رضي الله عنها.

وجعله إسحاق بن راشد، عن الزهري، عن أبي بكر بن حزم، عن عروة، عن مروان، عن بسرة رضي الله عنها.

وجعله برد، وابن عمير، عن الزهري، عن بسرة رضي الله عنها.

وجعله عمرو بن شريح، عن الزهري، عن عروة، عن عائشة رضي الله عنها.

وزاد شعيب، والليث، وابن مسافر، ومعمر، ويونس، وعقيل في آخر الحديث ذِكْر إرسالِ مروان بن الحكم إلى بسرة يسألُها عن هذا الحديث، ثم تصديقها له.

* وأخرجه مالك (٥٨)، -ومن طريقه أبو داود (١٨١)، والنسائي في الصغرى (١٦٣)، وفي الكبرى (١٥٩)، وابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (٣٢٣٠)، وابن المنذر في الأوسط (٨٩)، وابن حبان (١١١٢)، والطبراني في الكبير (٤٩٦)، والدارقطني في العلل (٣٣٨/١٥)، والبيهقي في الكبرى (٦٢٠، و٦٢١)، وفي معرفة السنن والآثار (١٠٠٥)-،

والنسائي في الصغرى (٤٤٤)، والحميدي (٣٥٥)، وإسحاق بن راهويه (٦٦/٥)، وأحمد (٢٧٢٩٤)، وابن الجارود (١٦)، والطبراني في الكبير (٤٩٧) من طريق سفيان بن عيينة،

وأبو داود الطيالسي (١٧٦٢)، والطبراني في الكبير (٥٠٣)، والدارقطني في العلل (٣٤٢/١٥) من طريق شعبة،

وابن أبي شيبة (١٧٢٥)، -ومن طريقه ابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (٣٢٢٨)، والطبراني في الكبير (٥٠٠) -، وإسحاق بن راهويه (٦٨/٥)، وأحمد (٢٧٢٩٣) عن إسماعيل بن علية،

والدارمي (٧٥٢)، والطبراني في الكبير (٥٠٢)، والدارقطني في العلل (٣٤١/١٥) من طريق محمد بن إسحاق،

وابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (٣٢٢٩)، والطبراني في الكبير (٥٠١) من طريق

الضحاك بن عثمان،

والطبراني في الكبير (٤٨٩، و٤٩٨، و٤٩٩، و٥٠٣) من طريق إسحاق بن راشد، وعمر بن محمد العمري، وعمرو بن الحارث،

والدارقطني في العلل (٣٣٧/١٥، و٣٤٠) من طريق سفيان الثوري، وعثمان بن الضحاك، وعمرو بن محمد بن زيد، وابن لهيعة،

جميعهم ثلاثة عشر راويًا (مالك، وابن عيينة، وشعبة، وابن علية، وابن إسحاق، والضحاك، وإسحاق بن راشد، والعمري، وعمرو بن الحارث، والثوري، وعثمان، وعمرو بن محمد، وابن لهيعة) عن **عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم**،

والترمذي (٨٢)، والنسائي (٤٤٧)، وأحمد (٢٧٢٩٥)، والطبراني في الكبير (٥١٨)، والدارقطني في العلل (٣٢٨/١٥) من طريق يحيى بن سعيد القطان،

والترمذي (٨٣)، وابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (٣٢٣٢)، وابن الجارود (١٧)، وابن خزيمة (٣٣)، والطبراني في الكبير (٥٢٠)، والدارقطني في العلل (٣٣٧/١٥) من طريق أبي أسامة حماد بن أسامة،

وابن ماجه (٤٧٩)، وإسحاق بن راهويه (٢١٧٤)، والطبراني في الكبير (٥٠٨)، والدارقطني في العلل (٣٣٢/١٥) من طريق عبد الله بن إدريس،

وعبد الرزاق (٤١١)، -ومن طريقه الدارقطني في العلل (٣٣٥/١٥) - عن معمر،

والحارث في المسند (٨٧) عن يحيى بن هاشم،

وابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (٣٢٣٣)، والطبراني في الكبير (٥٠٤) من طريق حجاج بن المنهال،

والطحاوي في شرح المعاني (٤٣٨)، وتمام في الفوائد (١٤١) من طريق الخصيب بن ناصح، كلاهما (حجاج، والخصيب) عن همام بن يحيى،

وابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (٣٢٣٤) عن هدبة بن خالد،

والطحاوي في شرح المعاني (٤٣٤)، والطبراني في الكبير (٥٠٩)، والدارقطني في العلل (٣٣٣/١٥) من طريق حجاج بن المنهال،

والطحاوي في شرح المعاني (٤٣٣) من طريق عبيد الله بن محمد التيمي،

والدارقطني في العلل (٣٢٩/١٥، و٣٣٣) من طريق عبد الرحمن بن مهدي، وعفان، وموسى بن إسماعيل،

ستتهم (هدبة، وحجاج، والتيمي، وابن مهدي، وعفان، وموسى) عن حماد بن سلمة،

وابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (٣٢٣٥)، والطبراني في الأوسط (١٤٥٧، و٣٩٩٢)، وفي الكبير (٥١١)، والدارقطني في السنن (٥٣٦)، وفي العلل (٣٣٠/١٥)، والبيهقي في الكبير (٦٥٨) من طريق عبد الحميد بن جعفر،

وابن الجارود (١٨)، وابن حبان (١١١٤)، والطبراني في الكبير (٥١٧)[1]، والحاكم (٤٧٤)، -وعنه البيهقي في الكبير (٦٢٥) - من طريق ربيعة بن عثمان،

والطحاوي في شرح المعاني (٤٣٥)، والطبراني في الكبير (٥٠٦)، والدارقطني في العلل (٣٣٧/١٥) من طريق علي بن مسهر،

والطحاوي في شرح المعاني (٤٣٦)، والدارقطني في العلل (٣٣٠/١٥)، والبيهقي في الكبرى (٦٢٢) من طريق سعيد بن عبد الرحمن الجمحي،

والطحاوي في شرح المعاني (٤٣٧)، والدارقطني في العلل (٣٣٣/١٥) من طريق ابن أبي الزناد،

وابن حبان (١١١٣)، والدارقطني في السنن (٥٢٧)، وفي العلل (٣٣٤/١٥، و٣٣٦)، - ومن طريقه البيهقي في الكبرى (٦٢٨)، وفي معرفة السنن والآثار (١٠١١) -، والحاكم (٤٧٣، و٤٧٧)، -ومن طريقه البيهقي في الصغرى (٣٣)، وفي الكبرى (٦٢٧، و٦٢٩) - من طريق شعيب بن إسحاق،

وابن حبان (١١١٦)، والطبراني في الكبير (٥١٤)، والدارقطني في السنن (٥٢٨، و٥٣٠) من طريق سفيان الثوري،

وابن حبان (١١١٥)، والدارقطني في العلل (٣٢٩/١٥) من طريق علي بن المبارك،

والطبراني في الكبير (٥١٠) من طريق فضيل بن حسين أبي كامل الجحدري،

والدارقطني في السنن (٥٣٧)، وفي العلل (٣٢٨/١٥)، والبيهقي في الكبرى (٦٥٩) من طريق أبي الأشعث، وأحمد بن عبيد الله العنبري،

---

(١) جاء في المطبوع: "هشام بن عروة، عن مروان"، وسقط منه: "عن أبيه".

والخطيب في الفصل (٣٤٧/١) من طريق عمرو بن علي الفلاس،

أربعتهم (الجحدري، وأبو الأشعث، والعنبري، والفلاس)، عن يزيد بن زريع، عن أيوب السختياني،

والطبراني في الكبير (٥١٣)، والدارقطني في السنن (٥٣٩)، وفي العلل (٣٣٢/١٥) من طريق ابن جريج،

والطبراني في الأوسط (٨٥٧١)، والدارقطني في العلل (٣٣٠/١٥) من طريق أبي علقمة الفروي،

والطبراني في الكبير (٥٠٧)، والدارقطني في العلل (٣٣٢/١٥)، والحاكم (٤٧٢)، والبيهقي في معرفة السنن والآثار (١٠٦٣) من طريق حماد بن زيد،

والطبراني في الأوسط (٤٨٠)، والدارقطني في العلل (٣٣٤/١٥) من طريق مالك بن أنس،

والطبراني في الكبير (٥١٢)، والدارقطني في العلل (٣٣١/١٥) من طريق عثمان بن عمر،

والدارقطني في العلل (٣٣١/١٥) من طريق عبيد الله بن بزيع، ويزيد بن هارون،

ثلاثتهم (عثمان، وعبيد الله، ويزيد) عن هشام بن حسان،

والطبراني في الكبير (٥١٥، و٥١٦)، والدارقطني في العلل (٣٣٣/١٥، و٣٣٦) من طريق وهيب، ومحمد بن دينار،

والدارقطني في العلل (٣٣٦/١٥)، والحاكم (٤٧٥) من طريق المنذر بن عبد الله الحزامي،

والدارقطني في السنن (٥٢٩، و٥٣٣، و٥٣٥)، وفي العلل (٣٣٤/١٥) من طريق يزيد بن سنان، وإسماعيل بن عياش، وعبد الرحمن بن عبد الله بن عمر العمري،

والدارقطني في العلل (٣٢٩/١٥، و٣٣٠، و٣٣٦، و٣٣٧) من طريق ابن أبي حازم، وأبو معمر المدني، وأبو معشر يوسف بن يزيد، وعباد بن صهيب، وسليمان بن عبد الله ابن أبي فروة، وداود بن عبد الرحمن العطار،

والحاكم (٤٧٦، و٤٧٧)، -وعنه البيهقي في الكبرى (٦٢٦)، و٦٢٥- من طريق عنبسة بن عبد الواحد، وأبي الأسود حميد بن الأسود،

والبيهقي في الكبرى (٦٢٤) من طريق أنس بن عياض،

جميعهم ستة وثلاثون راويًا (القطان، وأبو أسامة، وابن إدريس، ومعمر، ويحيى بن هاشم، وهمام، وحماد بن سلمة، وعبد الحميد بن جعفر، وربيعة بن عثمان، وابن مسهر، والجمحي، وابن

أبي الزناد، وشعيب بن إسحاق، والثوري، وعلي بن المبارك، وأيوب، وابن جريج، وحماد بن زيد، ومالك، وأبو علقمة، وهشام بن حسان، ووهيب، ومحمد بن دينار، ويزيد بن سنان، وإسماعيل بن عياش، وعبد الرحمن العمري، وابن أبي حازم، وأبو معمر، وأبو معشر، وعباد، وابن أبي فروة، وداود العطار، وعنبسة، وأبو الأسود، والمنذر، وأنس بن عياض) عن **هشام بن عروة**،

= والترمذي (٨٤)، والطبراني في الكبير (٥٠٥) من طريق **أبي الزناد عبد الله بن ذكوان**،

= والطحاوي في شرح المعاني (٤٣٩)، والدارقطني في العلل (٣٥٢/١٥) من طريق **أبي الأسود محمد بن عبد الرحمن بن نوفل**،

= والطحاوي في شرح المعاني (٤٤٠) من طريق يحيى بن أبي كثير عن **رجل**،

= والدارقطني في العلل (٣٥٢/١٥، و٣٥٣) من طريق **عبد الحميد بن جعفر**،

ستتهم (**عبد الله بن أبي بكر، وهشام بن عروة، وأبو الزناد، وأبو الأسود، ورجل، وعبد الحميد**) عن عروة بن الزبير به بنحوه.

ولم يذكر المرأة إلا هشام بن عروة -فيما رواه عنه يحيى بن هاشم، وإسماعيل بن عياش، وعبد الرحمن العمري-.

وقال شعبة: عن عبد الله أو محمد بن أبي بكر.

وقال إسحاق بن راشد: عن ابن أبي بكر بن محمد.

وجعله أبو الزناد، وأبو الأسود، وعبد الله بن أبي بكر -فيما رواه عنه عمر العمري، وعثمان بن الضحاك، وعمرو بن محمد-، وهشام -فيما رواه عنه القطان، وعبد الحميد بن جعفر، وسعيد الجمحي، وعلي بن المبارك، ومالك بن أنس، وأبو علقمة، ومحمد بن دينار، وابن أبي حازم، وأبو معمر، وأبو معشر، وعباد بن صهيب، وحماد بن سلمة فيما رواه عنه ابن مهدي، وهشام بن حسان فيما رواه عنه ابن بزيع-، عن عروة، عن بسرة رضي الله عنها.

وجعله هشام بن عروة -فيما رواه عنه همام، فيما رواه عنه حجاج-، عن أبي بكر بن محمد، عن عروة، عن بسرة رضي الله عنها.

وجعله هشام بن عروة -فيما رواه عنه همام، فيما رواه عنه الخصيب-، عن أبي بكر بن محمد، عن عروة، عن مروان، عن بسرة رضي الله عنها.

وجعله هشام بن عروة -فيما رواه عنه داود العطار-، عن عبد الله بن أبي بكر، عن عروة،

عن مروان، عن بسرة رضي الله عنها.

وجعله شيخ يحيى بن أبي كثير، وهشام بن عروة -فيما رواه عنه عبد الرحمن العمري-، عن عروة، عن عائشة رضي الله عنها.

ولفظ عبد الله بن أبي بكر -فيما رواه عنه سفيان-: ثنا عبد الله بن أبي بكر قال: تذاكر أبي وعروة بن الزبير ما يتوضأ منه، فذكر عروة مس الذكر، فقال أبي: إن هذا لشيء ما سمعت به، قال عروة: بلى، أخبرني مروان بن الحكم أنه سمع بسرة بنت صفوان تقول: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم: من مس ذكره فليتوضأ، فقلت لمروان فإني أشتهي أن ترسل إليها، فأرسل إليها، وأنا شاهد رجلًا، أو قال حرسيًا فجاء الرسول من عندها فقال: إنها قالت: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: من مس ذكره فليتوضأ"، ولفظ ابن علية بنحوه.

ولفظ هشام -فيما رواه عنه عبد الرحمن العمري-: "ويل للذين يمسون فروجهم ثم يصلون ولا يتوضؤون، قالت عائشة: بأبي وأمي هذا للرجال أفرأيت النساء؟ قال: إذا مست إحداكن فرجها فلتتوضأ للصلاة".

وزاد هشام بن عروة -فيما رواه عنه عبد الحميد بن جعفر، وابن جريج، ومحمد بن دينار، وأيوب، فيما رواه عنه أبو كامل الجحدري-: "أو أنثييه أو رفغيه"[1]، ولم يقل ابن جريج: "رفغيه"، وجعله حماد بن زيد، وابن أبي الزناد، وأيوب فيما رواه عنه أبو الأشعث، وأحمد العنبري، والفلاس، من قول عروة: "من مس رفغه أو أنثييه فليتوضأ" موقوفًا عليه.

وزاد عبد الله بن أبي بكر، وهشام بن عروة -فيما رواه عنه معمر، وهمام، وحماد بن سلمة، وابن مسهر، وحماد بن زيد، وهشام بن حسان-، قصة إرسال مروان إلى بسرة، وتصديقها له.

وزاد هشام بن عروة -فيما رواه عنه ربيعة بن عثمان، وشعيب بن إسحاق، وعنبسة، وأبو الأسود، والمنذر-: "قال عروة: فسألت بسرة، فصدقته".

* وأخرجه الدارقطني في العلل (٣٥٣/١٥) من طريق سليمان بن موسى، وسليمان التيمي، عن مروان بن الحكم به بنحوه.

* وأخرجه الدارقطني في العلل (٣٥٣/١٥) من طريق سليمان بن يسار، عن بسرة رضي الله

---

(١) الرفغ بالضم والفتح: واحد الأرفاغ، وهي أصول المغابن كالآباط والحوالب، وغيرها من مطاوي الأعضاء وما يجتمع فيه من الوسخ والعرق. النهاية في غريب الحديث (٢٤٤/٢).

عنها بلفظ: "إذا أفضى أحدكم إلى فرجه فليتوضأ، والمرأة كذلك".

المطلب الثاني: درجة الحديث.

هذا الحديث مما اختلف فيه النقاد فقد أطال أبو جعفر الطحاوي في ذِكر عللِ هذا الحديث، وأجاب عنه البيهقي إجابة مُفصَّلة[١]، وكلامه يرجع إلى علتين:

الأولى: الطعن في رواة الحديث، فطعن في بسرة، ومروان، ورسوله إلى بسرة.

فقال: "في حديثكم هذا أن عروة لم يرفع بحديث بسرة رأسًا، فإن كان ذلك لأنها عنده في حال من لا يُؤخذ ذلك عنها، ففي تضعيف من هو أقل من عروةَ بسرةَ ما يَسْقُط به حديثُها، وقد تابعه على ذلك غيره"، ثم ساق بإسناده إلى ربيعة قوله: "لو وضْعتُ يدي في دم أو حيضة ما نقض وضوئي، فمس الذكر أيسر أم الدم أم الحيضة؟" وكان يقول لهم: "ويحكم! مثل هذا يأخذ به أحد؟! ونعمل بحديث بسرة؟ والله لو أن بسرة شهدت على هذه النعل لما أجزت شهادتها، إنما قِوام الدين الصلاة، وإنما قوام الصلاة الطهور، فلَم يكن في صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم من يُقِيم هذا الدين إلا بسرة؟ قال ابن زيد: على هذا أدركنا مشيختنا، ما منهم واحد يرى في مس الذكر وضوءًا. وإن كان إنما ترك أن يرفع بذلك رأسًا لأن مروان عنده ليس في حال من يجب القبول عن مثله فإن خبر شرطي مروان عن بسرة دون خبره هو عنها، فإن كان مروان خبره في نفسه عند عروة غيرَ مقبولٍ فخبر شرطيه إياه عنها كذلك أحرى أن لا يكون مقبولاً"[٢].

وأُجيب عنه من ثلاثة أوجه:

الأول: أن بسرة ليست بمجهولة، فهي: بسرة بنت صفوان بن نوفل بن أسد، من المبايعات، وورقة بن نوفل عمها، وهي زوجة معاوية بن المغيرة بن أبي العاص، وهي جدة عبد الملك بن مروان، أم أمه[٣].

قال مالك بن أنس: "أتدرون من بسرة بنت صفوان؟ هي جدة عبد الملك بن مروان أم أمه فاعرفوها"[٤].

---

(١) ينظر شرح معاني الآثار من (ح٤٢٨) إلى (ح٤٥٤)، ومعرفة السنن والآثار من (ح١٠٠٥) إلى (ح١٠٩٩).

(٢) شرح معاني الآثار (٤٢٨).

(٣) السنن الكبرى للبيهقي (٦٣٠).

(٤) الحاكم (٤٧٨).

وقال الحاكم: "وقد روي هذا الحديث عن جماعة من الصحابة والتابعين، عن بسرة منهم عبد الله بن عمر بن الخطاب رضي الله عنهما، وعبد الله بن عمرو بن العاص، وسعيد بن المسيب، وعمرة بنت عبد الرحمن الأنصارية، وعبد الله بن أبي مليكة، ومروان بن الحكم، وسليمان بن موسى، وقد روينا عن بسرة بنت صفوان، عن النبي صلى الله عليه وسلم خمسة أحاديث غير هذا الحديث، وقد ثبت بما ذكرناه اشتهار بسرة بنت صفوان، وارتفع عنها اسم الجهالة بهذه الروايات"(١).

الثاني: أن عروة صار إلى هذا القول وأفتى به، وهذا يدل على ثقة شرطي مروان عنده، قال البيهقي: "ومعروف عن عروة بن الزبير، أنه صار إلى هذا الحديث، ولولا ثقة الحرسي عنده لما صار إليه"(٢).

الثالث: أن عروة لم يكتف بما نقله إليه مروان وحرَسيّه، فرجع وسأل بسرة عن هذا الحديث، فسمعه منها، فصار الإسناد عن عروة عن بسرة رضي الله عنها.

فهذا الحديث رُوِي عن عروة، عن بسرة، وعن عروة، عن مروان، عن بسرة، ورُوِي عن عروة، عن مروان، عن بسرة، ثم سأل عروة بسرة عن حديث مروان فصدقته، فمَن روى كِلا الوجهين عنده زيادة علم، وحفظ ما لم يحفظه غيره، وخصوصًا إذا كانوا عددًا وهم ثقات حفاظ، فبروايتهم يزول الاختلاف.

وقد جاء ذلك في رواية ربيعة بن عثمان، وشعيب بن إسحاق، وعنبسة بن عبد الواحد، وأبو الأسود حميد بن الأسود، والمنذر بن عبد الله، عن هشام بن عروة، عن أبيه.

قال ابن خزيمة: "وكان الشافعي رحمه الله يوجب الوضوء من مس الذكر اتباعًا بخبر بسرة بنت صفوان لا قياسًا، قال أبو بكر: وبقول الشافعي أقول؛ لأن عروة قد سمع خبر بسرة منها لا كما توهم بعض علمائنا أن الخبر واه لطعنه في مروان"(٣).

وقال ابن حبان: "عائذ بالله أن نحتج بخبر رواه مروان بن الحكم وذووه في شيء من كتبنا، لأنا لا نستحل الاحتجاج بغير الصحيح من سائر الأخبار، وإن وافق ذلك مذهبنا، ولا نعتمد

---

(١) المستدرك (٤٧٩).

(٢) معرفة السنن والآثار (١٠٠٩).

(٣) الصحيح (٣٤).

من المذاهب إلا على المنتزع من الآثار، وإن خالف ذلك قول أئمتنا، وأما خبر بسرة الذي ذكرناه، فإن عروة بن الزبير سمعه من مروان بن الحكم، عن بسرة، فلم يقنعه ذلك حتى بعث مروان شرطيا له إلى بسرة فسألها، ثم آتاهم فأخبرهم بمثل ما قالت بسرة، فسمعه عروة ثانيا عن الشرطي، عن بسرة، ثم لم يقنعه ذلك حتى ذهب إلى بسرة فسمع منها، فالخبر عن عروة، عن بسرة متصل ليس بمنقطع، وصار مروان والشرطي كأنهما عاريتان يسقطان من الإسناد"(١).

وقال الدارقطني: "فلما اختُلِف على هشام بن عروة في إسناد هذا الحديث فرواه عنه جماعة من الرفعاء الثقات منهم أيوب السختياني، ويحيى القطان، ومن قدمنا ذكره معهما: فرووه عن هشام، عن أبيه، عن بسرة، وخالفهم جماعة من الرفعاء الثقات أيضًا منهم: سفيان الثوري، وهشام بن حسان، وعبد الله بن إدريس، وغيرهم ممن قدمنا ذكره معهم: رووه عن هشام، عن أبيه، عن مروان، عن بسرة، فلما ورد هذا الاختلاف عن هشام أشكل أمر هذا الحديث، وظن كثير من الناس من الممعني النظر في الاختلاف أن هذا الخبر غير ثابت لاختلافهم فيه، ولأن الواجب في الحكم أن يكون القول قول من زاد في الإسناد، لأنهم ثقات فزيادته مقبولة، فحَكَم قوم من أهل العلم بضعف الحديث لطعنهم على مروان، فلما نظرنا في ذلك وبحثنا عنه وجدنا جماعة من الثقات الحفاظ منهم: شعيب بن إسحاق الدمشقي، وربيعة بن عثمان التيمي، والمنذر بن عبدالله الحزامي، وعنبسة بن عبد الواحد الكوفي، وعلي بن مسهر القاضي الكوفي، وحميد بن الأسود أبو الأسود البصري، وزهير بن معاوية الجعفي، فرووا هذا الحديث عن هشام، عن أبيه، عن مروان، عن بسرة، ذكروا في روايتهم في آخر الحديث، أن عروة قال: ثم لقيت بسرة بعد فسألتها عن الحديث، فحدثتني به عن رسول الله صلى الله عليه وسلم كما حدثني مروان عنها، فدل ذلك من رواية هؤلاء النفر على صحة الروايتين الأوليين جميعا، وزال الاختلاف والحمد لله، وصح الخبر وثبت أن عروة سمعه من بسرة شافَهَتْه به بعد أن أخبره مروان عنها وبعد إرساله الشرطي إليها، ومما يقوي ذلك ويدل على صحته وأن هشاما كان يحدث به مرة عن أبيه، عن مروان، عن بسرة، عن السماع الأول، عن عروة، وكان يحدث به تارة أخرى عن أبيه، عن بسرة، على مشافهة عروة لبسرة، وسماعه منها بعد أن سمعه من مروان عنها، ما قدمنا ذكره من رواية ابن جريج، وحماد بن سلمة، وزمعة، وأبي علقمة الفروي، وسعيد الجمحي، وابن أبي الزناد، ومعمر،

---

(١) الصحيح (١١١٢).

وهشام بن حسان، فإنهم رووه عن هشام على الوجهين جميعًا، وكان هشام ربما نشط فحدث به على الوجهين جميعًا، في وقت آخر كما رواه شعيب بن إسحاق ومن تابعه"[١].

وقال الحاكم بعد أن ساق اختلاف الرواة في هذا الحديث على عروة، فبعضهم يذكر مروان وبعضهم يُسقطه: "فنظرنا فوجدنا جماعة من الثقات الحفاظ رووا هذا عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن مروان، عن بسرة، ثم ذكروا في رواياتهم أن عروة قال: ثم لقيت بعد ذلك بسرة فحدثتني بالحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم كما حدثني مروان عنها، فدلنا ذلك على صحة الحديث وثبوته على شرط الشيخين، وزال عنه الخلاف والشبهة، وثبت سماع عروة من بسرة"[٢].

وقال البيهقي: "قرأت في كتاب الطحاوي تضعيفه الحديث بما روي بإسناده عن ربيعة وغيره ممن ترك الحديث في جهالة بسرة، ثم في جرح مَن رواه عنها مِن مروان والحرسي. وفيما ذكر الشافعي وذكرنا عن غيره من بيان حال بسرة ومعرفتها، وتصديق عروة إياها، ورجوعه إلى روايتها ما يكشف عن ثقتها، وثقة من حمل الحديث عنها، مع ما روينا من سؤاله بسرة عن الحديث وتصديقها من حدثه عنها"[٣].

الثانية: التدليس؛ وقع ذلك في طريقين عن عروة:

أولاً: طريق الزهري:

قال الطحاوي في سياقه لتضعيف هذا الحديث: "وهذا الحديث أيضًا لم يسمعه الزهري من عروة، إنما دلس به"، ثم ساقه عن الزهري، عن عبد الله بن أبي بكر، عن عروة، ثم قال: "فصار هذا الأثر إنما هو عن الزهري، عن عبد الله بن أبي بكر عن عروة، فقد حط بذلك درجةً لأن عبد الله بن أبي بكر ليس حديثه عن عروة كحديث الزهري عن عروة، ولا عبد الله بن أبي بكر، عندهم في حديثه بالمتقن ... وقال آخرون: إن الذي بين الزهري وبين عروة في هذا الحديث أبو بكر بن محمد" ثم ساق حديث الأوزاعي، عن الزهري، عن أبي بكر، عن عروة[٤].

---

(١) العلل (١٥/٣١٦-٣١٧).

(٢) المستدرك (٤٧٢).

(٣) معرفة السنن والآثار (١٠٦٦-١٠٦٧).

(٤) شرح معاني الآثار (٤٢٩-٤٣١).

وأجاب عليه البيهقي فقال: "هذا حديث قد رواه مالك بن أنس في الموطأ عن عبد الله بن أبي بكر، عن عروة، ورواه الزهري، عن عبد الله بن أبي بكر، حين فاته ذلك عن عروة، كما روى عنه، عن عروة، عن عائشة، عن النبي صلى الله عليه وسلم حديث: "من ابتلي من البنات بشيء فأحسن إليهن كن له سترًا من النار" حين فاته ذلك عن عروة، كذلك روى عن حديث بسرة حين فاته ذلك عن عروة، ثم رواه مرةً عن أبي بكر بن محمد، عن عروة، إذ كان الأوزاعي حفظه عنه، عن أبي بكر، والحديث كان عندهما جميعًا، فرواه عنهما، وهما من أهل الفقه والصدق في الرواية عند كافة أهل الحديث"(١).

وهو كذلك، فإن الزهري لم يسمع من عروة هذا الحديث كما صرح بذلك في رواية ابن جريج عنه(٢).

وقد اختُلِف على الزهري في هذا الحديث اختلافًا كثيرًا:

فرُوِي عنه، عن عروة، عن عائشة رضي الله عنها، وهذه رواية عمرو بن شريح، وقيل اسمه عمر بن سعيد بن سريج، وهو ضعيف(٣)، وسلك في هذا الحديث الجادة؛ وخالف الجماعة.

ورُوِي عنه، عن بسرة رضي الله عنها، وهذه رواية برد بن سنان أبي العلاء الدمشقي وهو "صدوق رمي بالقدر"(٤)، ومحمد بن عبد الله بن عبيد بن عمير الليثي وهو ضعيف الحديث، وقال النسائي: "متروك"(٥) وخالفا الناس، فلم يقل أحد: الزهري عن بسرة رضي الله عنها.

ورُوِي عنه، عن عروة، عن مروان، عن بسرة رضي الله عنها، وهذه رواية معمر، وعبد الرحمن بن نمر.

ورُوِي عنه، عن عروة، عن بسرة رضي الله عنها، وهذه رواية ابن أخ الزهري، وصرَّح فيه بسماع الزهري من عروة، وهو وهم.

قال الدارقطني: "ورواه ابن أخ الزهري، عن الزهري، قال: أخبرني عروة، عن بسرة، ووهم في

---

(١) معرفة السنن والآثار (١٠٦٩-١٠٧٣).

(٢) أخرجه الدارقطني في العلل (٣٥٠/١٥)، والبيهقي في معرفة السنن والآثار (١٠٢٧).

(٣) لسان الميزان (٣٠٩/٤).

(٤) التقريب (٦٥٣).

(٥) التاريخ الكبير (٤٢٤)، والجرح والتعديل (٣٠٠/٧)، وميزان الاعتدال (٥٩٠/٣).

قوله؛ لأن الزهري إنما سمعه من عبد الله بن أبي بكر، عن عروة"[١].

وقال ابن عبد البر: "ومن رواه عنه عن عروة فليس بشيء عندهم"[٢].

ورُوِي عنه، عن عبد الله بن أبي بكر، عن عروة، عن بسرة بنت صفوان، أو عن زيد بن خالد الجهني رضي الله عنهما، وهذه رواية ابن جريج في المحفوظ عنه.

ورُوِي عنه، عن عروة، عن زيد بن خالد رضي الله عنه، وهذه رواية محمد بن إسحاق.

وقد أعلَّ الطحاوي حديث زيد بالتاريخ باعتبار أن زيد بن خالد توفي قبل إمارة مروان: "ونفس هذا الحديث منكر وأخلق به أن يكون غلطًا، لأن عروة حين سأله مروان عن مس الفرج فأجابه من رأيه أن لا وضوء فيه، فلما قال له مروان، عن بسرة، عن النبي صلى الله عليه وسلم ما قال، قال له عروة: ما سمعت به، وهذا بعد موت زيد بن خالد بكم ما شاء الله، فكيف يجوز أن ينكر عروة على بسرة ما قد حدثه إياه زيد بن خالد عن النبي صلى الله عليه وسلم؟!"[٣].

وأجاب عنه البيهقي فصحح الحديث عن بسرة وعن زيد، وذكر أن زيدًا عاش حتى سنة ثمان وسبعين، وتوفي مروان سنة خمس وستين[٤].

والذي يظهر -والله أعلم- أن ذكر زيد بن خالد في هذا الحديث وهم؛ لمخالفة ابن جريج وابن إسحاق لأصحاب الزهري المقدمين فيه، كيونس، وعقيل وغيرهما، والحديث إنما يُعرف عن بسرة رضي الله عنها.

قال ابن عدي: "وهذا الحديث يرويه محمد بن إسحاق، عن الزهري، عن عروة، عن زيد بن خالد، ومن حديث ابن جريج، عن الزهري غير محفوظ"[٥].

وقال ابن عبد البر: "وكذلك من روى هذا الحديث عن الزهري عن عروة عن زيد بن خالد فهو خطأ أيضًا لا شك فيه"[٦].

---

(١) العلل (١٥/٣٢١).

(٢) التمهيد (١١/٣٠).

(٣) شرح معاني الآثار (٤٤٢).

(٤) معرفة السنن والآثار (١١٠٨-١١١٢).

(٥) الكامل (١/٣١٩).

(٦) التمهيد (١١/٣١).

ورُوِي عنه، عن أبي بكر بن حزم، عن عروة، عن بسرة رضي الله عنها، وهذه رواية الأوزاعي في المحفوظ عنه.

ورُوِي عنه، عن أبي بكر بن حزم، عن عروة، عن مروان، عن بسرة رضي الله عنها، وهذه رواية إسحاق بن راشد.

ولا يصحان؛ فإنما يروي الزهري هذا الحديث عن عبد الله بن أبي بكر، وعلى هذا يرويه الجماعة.

ورُوِي عنه، عن عبد الله بن أبي بكر، عن عروة، عن مروان، عن بسرة رضي الله عنها، وهذه رواية شعيب، وابن أبي ذئب، ويونس، وعبد الرحمن ابن مسافر، وعقيل، وسيار بن عقيل، وعبد الرحمن بن يزيد، والمحفوظ عن الليث.

وهذا الوجه هو المحفوظ عن الزهري، قال ابن عبد البر: "هكذا يرويه أهل الحفظ والإتقان عن ابن شهاب، عن عبد الله بن أبي بكر، عن عروة، عن مروان، عن بسرة، وقد اختلف فيه عن ابن شهاب، ولا يصح عنه فيه إلا ما ذكرت"(١).

وقال العقيلي: "والصواب ما رواه يونس وعقيل ومن تابعهما"(٢).

وقد تابع الزهريَ في رواية هذا الحديث عن عبد الله بن أبي بكر جماعة، منهم: مالك، وابن عيينة، والثوري، وغيرهم.

ثانيًا: طريق هشام بن عروة:

قال الطحاوي عن الحديث: "فإن قالوا: فقد روى هذا الحديث أيضًا هشام بن عروة عن أبيه، وهشام فليس ممن يتكلم في روايته بشيء" ثم ساق طُرُقًا عن هشام، عن أبيه، ثم قال: "قيل له: إن هشام بن عروة أيضًا لم يسمع هذا من أبيه، وإنما أخذه من أبي بكر فدلس به عن أبيه"(٣).

فأجاب عليه البيهقي قائلاً: "وأيش يكون إذا كان يرويه عن أبي بكر، وأبو بكر ثقة حجة عند كافة أهل العلم بالحديث؟ إنما يضعف الحديث بأن يدخل الثقة بينه وبين من فوقه مجهولاً أو

---

(١) التمهيد (٦/١١).

(٢) الضعفاء الكبير (١٦٣/٣).

(٣) شرح معاني الآثار (٤٣٢).

ضعيفًا، فإذا أدخل ثقةً معروفًا قامت به الحجة"[1].

وقد اختُلِف على هشام أيضًا في إسناده:

فرُوِي عنه، عن عروة، عن بسرة رضي الله عنها، وهذه رواية القطان، وعبد الحميد بن جعفر، وسعيد الجمحي، وعلي بن المبارك، ومالك بن أنس، وأبو علقمة، ومحمد بن دينار، وابن أبي حازم، وأبو معمر، وأبو معشر، وعباد بن صهيب، وحماد بن سلمة.

ورُوِي عنه، عن عروة، عن مروان، عن بسرة رضي الله عنها، وهذه رواية أبو أسامة، وابن إدريس، ومعمر، ويحيى بن هاشم، وربيعة بن عثمان، وابن مسهر، وشعيب بن إسحاق، والثوري، وأيوب، وابن جريج، وحماد بن زيد، وهشام بن حسان، ووهيب، ويزيد بن سنان، وإسماعيل بن عياش، وابن أبي فروة، وعنبسة، وأبي الأسود، والمنذر، وأنس بن عياض.

وقد تقدم الكلام على هذين الوجهين بذِكْر مروان وإسقاطه، وأنَّ الصحيح أن عروة سمع الحديث منهما جميعًا.

ورُوِي عنه، عن عروة، عن عائشة رضي الله عنها، وهذه رواية عبد الرحمن العمري.

وتقدم الكلام عليه، وأنَّ العمري هذا ضعيف.

ورُوِي عنه، عن عبد الله بن أبي بكر، عن عروة، عن مروان، عن بسرة رضي الله عنها، وهذه رواية داود العطار.

وهذا الوجه ضعيف أيضًا؛ فإن العطار خالف في هذا الناس؛ فالحديث يرويه عن هشام خمسة وثلاثون راويًا، ولم يُتابعه على ذِكر عبد الله بن أبي بكر إلا شعبة على الشك، فإن قال: عن عبد الله أو محمد بن أبي بكر.

وقال إسحاق بن راشد: عن ابن أبي بكر، ولم يجزم باسمه.

ورُوِي عنه، عن أبي بكر بن محمد، عن عروة، عن بسرة رضي الله عنها، وهذه رواية همام بن يحيى، فيما رواه عنه حجاج.

ورُوِي عنه، عن أبي بكر بن محمد، عن عروة، عن مروان، عن بسرة رضي الله عنها، وهذه رواية همام بن يحيى، فيما رواه عنه الخصيب.

وقد جزم شعبة بعدم سماع هشام من أبيه هذا الحديث، وكذلك النسائي وقال: "هشام بن

---

(١) معرفة السنن والآثار (١٠٧٩).

عروة لم يسمع من أبيه هذا الحديث، والله سبحانه وتعالى أعلم"(١).

وذكر هارون الحمال حديث داود العطار، عن هشام، عن عبد الله بن أبي بكر، عن عروة لأحمد بن حنبل فقال: "أرى لقول شعبة أصلاً"(٢).

والذي يظهر -والله أعلم- أن المحفوظ عن هشام رواية الجماعة عنه عن أبيه بدون واسطة؛ لكثرة من روى هذا الوجه؛ ولأن فيهم المقدمين فيه؛ ولقول يحيى القطان بعد أن ساق كلام شعبة: "لم يسمع هشام حديث أبيه في مس الذكر"، فقال يحيى: "فسألت هشامًا فقال: أخبرني أبي"(٣).

وقد تابع هشامًا وعبد الله بن أبي بكر على رواية هذا الحديث عن عروة: أبو الزناد عبد الله بن ذكوان، وأبو الأسود محمد بن عبد الرحمن بن نوفل، وعبد الحميد بن جعفر، وغيرهم، فلا شك في ثبوت هذا الحديث عنه.

قال الطحاوي بعد أن ساق تلك العلل لهذا الحديث: "فثبت وهاء حديث الزهري بالذي دخل بينه وبين عروة، ووهاء حديث الزهري أيضًا وهشام بالذي بين عروة وبسرة؛ لأن عروة لم يقبل ذلك ولم يرفع به رأسًا، وقد سقط الحديث بأقل من هذا"(٤).

وبما تقدم يتبيَّن أن كلَّ ما ذَكَره الطحاوي وغيره في إعلال هذا الحديث ليس بقادح فيه، ولا يُضعَّف الحديث به، فالحديث صحيح، وقد صححه جماعة من النقاد:

قال ابن معين عن حديث مالك: "فهذا حديث صحيح"(٥)، وقال أبو داود: "قلت لأحمد بن حنبل: حديث بسرة في مس الذكر ليس بصحيح؟ قال: بل هو صحيح، وذلك أن مروان حدثهم عنها، ثم جاءهم الرسول عنها بذلك"(٦).

---

(١) السنن الصغرى (٤٤٧).

(٢) علل الدارقطني (٣٣٧/١٥).

(٣) المعجم الكبير (٥١٩).

(٤) شرح معاني الآثار (٤٣٩).

(٥) التمهيد (٣٨/١١).

(٦) علل الدارقطني (٣٥٦/١٥).

وقال البخاري: "أصح شيء في هذا الباب حديث بسرة"[١].

وقال الترمذي: "حسن صحيح"[٢].

وصححه ابن خزيمة[٣]، وابن حبان[٤]، والدارقطني[٥]، والحاكم[٦].

وقد شدَّد البيهقي في رده على الطحاوي لتضعيفه لهذا الحديث، فقال بعد أن أجاب عن كل ما ذكره: "إلا أن هذا الشيخ لعله سمع شيئًا فلم يُحْكِمه، فأردت أن أبين خطأه في ذلك، وقد سكتُّ عن كثير من أمثال ذلك، فبَيَّن في كلامه أن علم الحديث لم يكن من صناعته، وإنما أخذ الكلمة بعد الكلمة من أهله، ثم لم يُحْكِمها، وبالله التوفيق"[٧].

---

(١) سنن الترمذي (٨٤).

(٢) (٨٤).

(٣) (٣٣).

(٤) (١١١٢).

(٥) في السنن (٥٢٧).

(٦) (٤٧٢).

(٧) معرفة السنن والآثار (١١٠١).

المطلب الثالث: زيادة: "والمرأة مثل ذلك".

قال البيهقي:(٦٤٠) أخبرنا أبو سعد أحمد بن محمد الصوفي، أخبرنا أبو أحمد بن عدي الحافظ، أخبرنا القاسم بن الليث وعبد الصمد بن عبد الله قالا: حدثنا هشام بن عمار، حدثنا الوليد بن مسلم، حدثنا عبد الرحمن بن نمر اليحصبي، عن الزهري، عن عروة بن الزبير، أنه سمع مروان بن الحكم يقول: أخبرتني بسرة بنت صفوان الأسدية أنها سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يأمر بالوضوء من مس الذكر، والمرأة مثل ذلك.

قال أبو أحمد بن عدي: وهذا الحديث بهذه الزيادة في متنه: والمرأة مثل ذلك. لا يرويه عن الزهري غير ابن نمر هذا.

قال الشيخ: وكذلك رواه هارون بن زياد الحنائي عن الوليد بن مسلم، ورواه أبو موسى الأنصاري عن الوليد بن مسلم على الصِحَّة في الإسناد والمتن جميعًا.

(٦٤١) وأخبرنا أبو الحسن بن عبدان، أخبرنا أحمد بن عبيد، حدثنا عبيد بن شريك، حدثنا يحيى بن بكير، حدثنا الليث، عن عقيل، عن ابن شهاب، أنه قال: أخبرني عبد الله بن أبي بكر بن حزم أنه سمع عروة بن الزبير يقول: ذكر مروان بن الحكم في إمارته على المدينة أنه يُتَوضَّأ من مس الذكر إذا أفضى إليه بيده. فأنكرتُ ذلك، وقلتُ: لا وضوء على من مسَّه. فقال مروان: بلى، أخبرتني بسرة بنت صفوان أنها سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يذكر ما يُتَوضَّأ منه، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "ويُتوضَّأ من مس الذكر"، فقال عروة: فلم أزل أماري مروان حتى دعا رجلاً من حرسه فأرسله إلى بسرة يسألها عما حدثته من ذلك، فأرسلت إليه بسرة بمثل ما حدثني عنها مروان.

هذا هو الصحيح من حديث الزهري.

(٦٤٢) أخبرنا أبو سعيد بن أبي عمرو، أخبرنا أبو عبد الله محمد بن يعقوب الشيباني، حدثنا حسين بن محمد، حدثنا أبو موسى الأنصاري، حدثنا الوليد بن مسلم، عن عبد الرحمن بن نمر قال: سألتُ الزهريَّ عن مس المرأة فرجَها، أتتوضأ؟ فقال: أخبرني عبد الله بن أبي بكر، عن عروة، عن مروان بن الحكم، عن بسرة بنت صفوان، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "إذا أفضى أحدكم بيده إلى فرجه فليتوضأ"، قال: والمرأة كذلك.

ظاهر هذا يدل على أن قوله: قال: والمرأة مثل ذلك. من قول الزهري. ومما يدل عليه أن

سائر الرواة رووه عن الزهري دون هذه الزيادة، ورُوِي ذلك في حديث إسماعيل بن عياش، عن هشام بن عروة، عن أبيه، وليس بمحفوظ.

الدراسة:

هذا الحديث يرويه الزهري، عن عروة بن الزبير، عن مروان بن الحكم، عن بسرة بنت صفوان رضي الله عنها، واختُلِف عليه في ذكر المرأة في متنه على وجهين:

الوجه الأول: بزيادة: "والمرأة مثل ذلك"، وهذه رواية عبد الرحمن بن نمر -فيما رواه عنه الوليد بن مسلم، فيما رواه عنه عبد الله بن أحمد بن ذكوان، وسليمان بن عبد الرحمن الدمشقي، وصفوان بن صالح، وهارون بن زياد الحنائي، وإسحاق بن موسى الأنصاري، وهشام بن عمار فيما رواه عنه القاسم بن الليث، وعبد الصمد بن عبد الله، وابن أبي عاصم-.

الوجه الثاني: بدون هذه الزيادة، وهذه رواية شعيب، ومعمر، والليث، وابن جريج، وابن إسحاق، والأوزاعي، وإسحاق بن راشد، وابن أبي ذئب، ويونس، وعمرو بن شريح، وعبد الرحمن بن مسافر، وعقيل، وسيار بن عقيل، وعبد الرحمن بن يزيد، وابن أخ الزهري، وبرد، ومحمد ابن عمير، وعبد الرحمن بن نمر -فيما رواه عنه الوليد بن مسلم، فيما رواه عنه هشام بن عمار فيما رواه عنه أحمد بن المعلى الدمشقي-.

فأما الاختلاف على هشام بن عمار فالمحفوظ عنه رواية الجماعة؛ إذ هم أكثر عددًا وأضبط حفظًا.

وأما الاختلاف على الزهري فلا شك بأن الوجه الثاني هو المحفوظ عنه؛ إذ أن رواته أكثر عددًا، وأضبط حفظًا، وفيهم المقدمون في الزهري، كمعمر، ويونس، وعقيل، وغيرهم.

وذِكْر المرأة في هذا الحديث مُدرج من قول الزهري؛ ويدل لذلك أن إسحاق بن موسى يروي هذا الحديث عن الوليد بن مسلم، عن ابن نمر أنه سأل الزهري عن المرأة أتتوضأ إذا مسَّت فرجها؟ فحدَّثه بهذا الحديث بلفظ: "إذا أفضى أحدكم بيده إلى فرجه فليتوضأ"، قال: والمرأة كذلك.

فقد ذَكَر الزهري هذا الحديث مستدلاً به على ما سئل عنه، ثم أعقبه باستنباطه من الحديث، فجعل بعض الرواة استنباط الزهري في الحديث المرفوع.

وهذا ما فَهِمه البيهقي؛ فإنه قال بعد أن ساق حديث إسحاق بن موسى: "ظاهر هذا يدل

على أن قوله: قال: والمرأة مثل ذلك. من قول الزهري"[١].

ويدل على أن هذه الزيادة ليست في الحديث المرفوع: أنه انفرد بها عبد الرحمن بن نمر عن سائر أصحاب الزهري، قال ابن أبي عاصم: "ولا نعلم أحدًا يقول هذا عن الزهري غيره"[٢].

وقال ابن عدي: "وهذا الحديث بهذه الزيادة في متنه: والمرأة مثل ذلك. لا يرويه عن الزهري غير ابن نمر هذا"[٣].

وقال البيهقي في كلامه على ضعف هذه الزيادة: "ومما يدل عليه أن سائر الرواة رووه عن الزهري دون هذه الزيادة"[٤].

وقال بعد أن ساق حديث عقيل، عن الزهري بدون هذه الزيادة: "هذا هو الصحيح من حديث الزهري"[٥].

وعبد الرحمن بن نَمِر اليحصبي، أبو عمرو الدمشقي، "ثقة، لم يرو عنه غير الوليد"[٦].

ولكن تُكلِّم في روايته عن الزهري، فقد قال يحيى بن معين: "ابن نمر ضعيف في روايته عن الزهري"[٧]، وقال ابن عدي: "هو ضعيف في الزهري"[٨].

وخالفهما دحيم فقال: "عبد الرحمن بن نمر صحيح الحديث عن الزهري، ما أعلم أحدًا روى عنه غير الوليد"[٩]، وقال أبو زرعة الدمشقي: "حديثه عن الزهري مستوى"[١٠].

وبيَّن ابن عدي سبب تضعيف ابن معين لحديثه عن الزهري فقال: "وعبد الرحمن بن نمر هذا

---

(١) السنن الكبرى (٦٤٢).

(٢) الآحاد والمثاني (٣٢٣١).

(٣) الكامل (٤٧٧/٥).

(٤) السنن الكبرى (٦٤٢).

(٥) السنن الكبرى (٦٤١).

(٦) التقريب (٤٠٣٠).

(٧) الجرح والتعديل (٢٩٥/٥).

(٨) الكامل (٤٧٧/٥).

(٩) الجرح والتعديل (٢٩٥/٥).

(١٠) تهذيب التهذيب (٢٥٨/٦).

له عن الزهري غير نسخة، وهي أحاديث مستقيمة ... وقول ابن معين هو ضعيف في الزهري، ليس أنه أنكر في أسانيدِ ما يَرْويه عن الزهري أو في متونها إلا ما ذكرتُ من قوله: والمرأة مثل ذلك، وهو في جملة من يُكتَب حديثه من الضعفاء"(١).

وذِكْر المرأة ورد من غير طريق الزهري، فقد رواه ثلاثة عن هشام بن عروة:

الأول: يحيى بن هاشم بن كثير السمسار الغساني، أبو زكريا الكوفي، سكن بغداد.

قال أحمد: "ليس بثقة ولا يكتب حديثه"، وقال النسائي وغيره: "متروك"، وكَذَّبه يحيى بن معين، وقال أبو حاتم: "كان يكذب وكان لا يصدق، ترك حديثه"، وقال ابن عدي: "كان ببغداد يضع الحديث ويسرقه"، وقال صالح جزرة: "رأيت يحيى بن هاشم وكان يكذب في الحديث"، وقال العقيلي: "كان يضع الحديث على الثقات"(٢).

الثاني: إسماعيل بن عياش بن سليم العنسي، أبو عتبة الحمصي، "صدوق في روايته عن أهل بلده، مُخلِّط في غيرهم"(٣).

وهذا الحديث في روايته عن غير أهل بلده، فهشام بن عروة مدني.

وقد ضَعَّف البيهقي روايته فقال: "ورُوِي ذلك -يعني ذِكْر المرأة- في حديث إسماعيل بن عياش، عن هشام بن عروة، عن أبيه، وليس بمحفوظ"(٤).

الثالث: عبد الرحمن بن عبد الله بن عمر بن حفص، أبو القاسم المدني العمري نزيل بغداد، "متروك"(٥).

ولم يضبط هذا الحديث؛ فقد سلك فيه الجادة، فجعله عن هشام، عن أبيه، عن عائشة رضي الله عنها.

وضعَّف الدارقطني هذا الحديث، فقال بعد أن ساقه: "عبد الرحمن العمري ضعيف"(٦).

---

(١) الكامل (٥/٤٧٨).

(٢) الجرح والتعديل (٩/١٩٥)، ولسان الميزان (٦/٢٧٩).

(٣) التقريب (٤٧٣).

(٤) السنن الكبرى (٦٤٢).

(٥) التقريب (٣٩٢٢).

(٦) سنن الدارقطني (٥٣٥).

فلا يثبت من هذه الطرق شيء، والله أعلم.

المطلب الرابع: زيادة: "أو أنثييه أو رفغيه".

قال البيهقي: (٦٥٨) أخبرنا أبو بكر محمد بن بكر الطوسي الفقيه، أنا أبو بشر محمد بن أحمد بن حاضر، ثنا أبو بكر صاحب أبي صخرة، أنا علي يعني ابن مسلم، وأخبرنا أبو بكر بن الحارث الفقيه، نا علي بن عمر الحافظ، نا أحمد بن عبد الله بن محمد الوكيل، نا علي بن مسلم، ثنا محمد بن بكر، ثنا عبد الحميد بن جعفر، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن بسرة بنت صفوان، قالت: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: "من مس ذكره أو أنثييه، أو رفغه فليتوضأ"، وفي رواية الطوسي: "أو رفغيه فليتوضأ وضوءه للصلاة".

قال علي بن عمر الحافظ: كذا رواه عبد الحميد بن جعفر، عن هشام، ووَهِم في ذكره الأنثيين والرفغ، وإدراجه ذلك في حديث بسرة، عن النبي صلى الله عليه وسلم، والمحفوظ أن ذلك من قول عروة غير مرفوع، كذلك رواه الثقات عن هشام، منهم: أيوب السختياني، وحماد بن زيد وغيرهما.

(٦٥٩) أخبرنا أبو نصر بن قتادة، ثنا أبو الحسن السراج، ثنا أبو شعيب الحراني، ثنا أحمد بن عبيد الله البصري العنبري، ثنا يزيد بن زريع، وأخبرنا أبو بكر الحارثي، أنا علي بن عمر، ثنا علي بن عبد الله بن مبشر، والحسن بن إسماعيل، ومحمد بن محمود السراج، قالوا: ثنا أبو الأشعث، ثنا يزيد بن زريع، ثنا أيوب، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن بسرة بنت صفوان، أنها سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: "من مس ذكره فليتوضأ"، قال: وكان عروة يقول: "إذا مس رفغيه أو أنثييه أو ذكره فليتوضأ".

(٦٦٠) وأخبرنا أبو بكر، ثنا علي، ثنا عبد الله بن محمد بن عبد العزيز، ثنا خلف بن هشام، ثنا حماد بن زيد، عن هشام بن عروة، قال: كان أبي يقول: "إذا مس رفغه أو أنثييه أو فرجه فلا يصلي حتى يتوضأ".

ورُوِي ذلك عن هشام بن عروة من وجه آخر مدرجًا في الحديث وهو وهم، والصواب أنه من قول عروة.

والقياس أن لا وضوء في المس، وإنما اتبعنا السنة في إيجابه بمس الفرج فلا يجب بغيره.

الدراسة:

هذا الحديث يرويه هشام بن عروة، عن أبيه، عن بسرة بنت صفوان رضي الله عنها، واختُلِف عليه في زيادة: "أو أنثييه أو رفغه" في الحديث على وجهين:

الوجه الأول: بذكر هذه الزيادة، وهذه رواية عبد الحميد بن جعفر، وابن جريج، ومحمد بن دينار، وأيوب السختياني -فيما رواه عنه يزيد بن زريع، فيما رواه عنه فضيل بن حسين أبي كامل الجحدري-.

الوجه الثاني: بدون هذه الزيادة، وهذه رواية القطان، وأبي أسامة، وابن إدريس، ومعمر، ويحيى بن هاشم، وهمام بن يحيى، وحماد بن سلمة، وربيعة بن عثمان، وعلي بن مسهر، وسعيد الجمحي، وابن أبي الزناد، وشعيب بن إسحاق، والثوري، وعلي بن المبارك، وحماد بن زيد، ومالك، وأبي علقمة، وهشام بن حسان، ووهيب، ويزيد بن سنان، وإسماعيل بن عياش، وعبد الرحمن العمري، وابن أبي حازم، وأبي معمر، وأبي معشر، وعباد بن صهيب، وابن أبي فروة، وداود العطار، وعنبسة بن عبد الواحد، وأبي الأسود حميد بن الأسود، والمنذر بن عبد الله، وأنس بن عياض، وأيوب -فيما رواه عنه يزيد بن زريع، فيما رواه عنه أحمد بن المقدام أبو الأشعث، وأحمد بن عبيد الله العنبري، وعمرو بن علي الفلاس-.

فأما الاختلاف على يزيد بن زريع فالظاهر -والله أعلم- أنَّ أبا كامل وَهِم في جعل هذه الزيادة في الحديث المرفوع؛ فإن الجماعة رووه: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "من مس ذكره فليتوضأ"، قال: وكان عروة يقول: "إذا مس رفغيه أو أنثييه أو ذكره فليتوضأ".

وفيهم عمرو بن علي بن بحر، أبو حفص الفلاس البصري، وهو "ثقة حافظ"(١).

وجزم بأن أيوب روى هذا الحديث بفصل المرفوع عن المدرج الدارقطني والبيهقي وغيرهما.

وأما الاختلاف على هشام: فيروي هذه الزيادة عنه ثلاثة:

الأول: عبد الحميد بن جعفر بن عبد الله بن الأنصاري، "صدوق رمي بالقدر، وربما وهم"(٢).

الثاني: محمد بن دينار الأزدي ثم الطاحي، أبو بكر ابن أبي الفرات البصري، "صدوق سيئ

---

(١) التقريب (٥٠٨١).

(٢) التقريب (٣٧٥٦).

الحفظ، ورمي بالقدر، وتغير قبل موته"[١].

الثالث: عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج الأموي مولاهم، المكي، "ثقة فقيه فاضل، وكان يدلس ويرسل"[٢].

وليس في حديثه ذِكر الرفغين، فقد اقتصر على ذِكْر الذَكَرِ والأنثيين.

ولم يسمع من هشام بن عروة، وسماعه منه إجازة، قال هشام: "جاء ابن جريج بصحيفة مكتوبة، فقال لي: يا أبا المنذر هذه أحاديث أرويها عنك؟ قلت: نعم. فذهب فما سألني عن شيء غيرها"[٣].

وخالفوا ثلاثة وثلاثين راويًا عن هشام كلهم لم يذكر الأنثيين والرفغ في الحديث المرفوع، وفيهم: أبو أسامة، والثوري، والقطان، وغيرهم، وهم المقَدَّمون في هشام[٤].

ولا شك بأن روايتهم هي المحفوظة، ويؤيّد ذلك أنَّ حماد بن زيد[٥]، وابن أبي الزناد[٦]، وأيوب السختياني[٧]، رووا هذا الحديث، وفَصَلوا المرفوع من الموقوف، فإنهم ذكروا قول هشام بعد أن ساقوا الحديث: وكان أبي يقول: "إذا مس رفغه أو أنثييه أو فرجه فلا يصلي حتى يتوضأ".

ثم إن هذا الحديث يرويه عبد الله بن أبي بكر، وأبو الزناد وغيرهما عن عروة، ولم يذكروا هذه الزيادة.

قال الدارقطني: "وكل من قال هذا عن هشام وَهِم في رفعه إلى النبي صلى الله عليه وسلم؛ لأن المحفوظ عن هشام ما قال أيوب السختياني، ومالك بن أنس، ومن تابعهما: أنَّ ذِكْر الأنثيين والرفغ من قول عروة غير مرفوع إلى النبي صلى الله عليه وسلم، ولا إلى بسرة"[٨].

---

(١) التقريب (٥٨٧٠).

(٢) التقريب (٤١٩٣).

(٣) المعرفة (٨٢٤/٢).

(٤) ينظر: شرح علل الترمذي (٦٨٠/٢).

(٥) أخرجه الطبراني في الكبير (٥٠٧)، والدارقطني في العلل (٣٣٢/١٥)، والحاكم (٤٧٢)، والبيهقي في معرفة السنن والآثار (١٠٦٣).

(٦) أخرجه الدارقطني في العلل (٣٣٣/١٥).

(٧) أخرجه الدارقطني في العلل (٣٢٨/١٥)، والبيهقي في الكبرى (٦٥٩).

(٨) العلل (٣١٥/١٥).

وقال: "كذا رواه عبد الحميد بن جعفر، عن هشام، ووَهِم في ذكر الأنثيين والرفغ وإدراجه ذلك في حديث بسرة، عن النبي صلى الله عليه وسلم. والمحفوظ أن ذلك من قول عروة غير مرفوع، كذلك رواه الثقات عن هشام، منهم: أيوب السختياني، وحماد بن زيد، وغيرهما"(١)

وقال البيهقي: "ورُوِي ذلك عن هشام بن عروة من وجه آخر مدرجًا في الحديث وهو وَهْم، والصواب أنه من قول عروة"(٢).

وقال الخطيب: "وذِكْرُ الأنثيين والرفغين ليس من كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم، وإنما هو من قول عروة بن الزبير، فأَدرجه الراوي في متن الحديث، وقد بيَّنَ ذلك حماد بن زيد وأيوب السختياني في روايتهما عن هشام ... وروى كافة أصحاب هشام بن عروة عنه حديث الوضوء من مس الذكر خاصةً ولم يذْكُر أحدٌ منهم الأنثيين والرفغين في روايته"(٣).

---

(١) السنن (٥٣٦).

(٢) السنن الكبرى (٦٦٠).

(٣) الفصل (١/٣٤٦-٣٤٨).

الخاتمة:

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، فما كان هذا البحث من صواب فمن الله تعالى وحده، فله الحمد والشكر وهو لذلك أهل، وما كان فيه من خطأ فمن نفسي والشيطان، والله ورسوله منه براء.

ومن خلال هذا البحث توصلت إلى النتائج التالية:

١- أن حديث بسرة رضي الله عنها حديث صحيح، وكل ما أُعِّل به الحديث فهو مما لا يقدح في صحة الحديث.

٢- توارد عدد من النقاد على تصحيح هذا الحديث، ومنهم: ابن معين، وأحمد، والبخاري، والترمذي، والبيهقي وغيرهم.

٣- أن ذكر المرأة في متن هذا الحديث رُوي من طريق الزهري وهشام عن عروة ولا يصح، وهي مُدرجة في الحديث.

٤- أن زيادة الأنثيين والرفغ في الحديث مدرجة في الحديث المرفوع، والمحفوظ أنها من قول عروة موقوفًا عليه، والله أعلم.

والحمد لله أولا وآخرا وصلى الله على سيدنا محمد النبي الأمي وعلى آله وصحبه وسلم، والله أعلى وأعلم وأجل وأكرم.

فهرس المصادر والمراجع

١	الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان، للأمير علاء الدين علي بن بلبان الفارسي، (ت ٧٣٩ هـ)، تحقيق شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ- ١٩٩١م
٢	الآحاد والمثاني، لابن أبي عاصم، (ت ٢٨٧هـ)، تحقيق الدكتور: باسم فيصل أحمد الجوابرة، دار الراية، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ - ١٩٩١م
٣	التاريخ الكبير، لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم البخاري، (ت ٢٥٦هـ)، تحقيق: مصطفى عبد القادر أحمد عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ- ٢٠٠١م
٤	التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، لأبي عمر بن عبدالبر، (ت٣٦٥هـ)، تحقيق مصطفى بن أحمد العلوي، ومحمد عبد الكبير البكري، وآخرون، الرباط، ١٣٨٧هـ- ١٤١٢هـ-١٩٦٧م — ١٩٩٩م
٥	الجرح والتعديل، للإمام أبي محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم، (ت ٣٢٧هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٣٧١هـ-١٩٥٢م
٦	الروض الداني إلى المعجم الصغير للطبراني، أبي القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب (ت٣٦٠) تحقيق محمد شكور محمود الحاج أمرير، المكتب الإسلامي، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م
٧	السنن الصغير، لأبي بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي، (ت ٤٥٨هـ)، تحقيق الدكتور عبدالمعطي أمين قلعجي، منشورات جامعة الدراسات الإسلامية، كراتشي — باكستان
٨	الضعفاء الكبير، للحافظ أبي جعفر محمد بن عمرو بن موسى العقيلي المكي، (ت)، تحقيق الدكتور عبد المعطي أمين قلعجي، دار الكتب العلمية ، بيروت، الطبعة الأولى
٩	العلل، للإمام الحافظ أبي الحسن علي بن عمر بن أحمد الدارقطني، (ت ٣٨٥هـ)، تعليق محمد بن صالح الدباسي، دار ابن الجوزي، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ
١٠	الفصل للوصل المدرج في النقل، لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت البغدادي (ت ٤٦٣ هـ)، تحقيق: محمد بن مطر الزهراني، الناشر: دار الهجرة، الطبعة: الأولى، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م
١١	الفوائد، للحافظ أبي القاسم تمام بن محمد الرازي (٤١٤هـ)، تحقيق حمدي بن عبد المجيد السلفي، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م

١٢	الكامل في ضعفاء الرجال، للإمام الحافظ أبي أحمد عبد الله بن عدي الجرجاني، (ت ٣٦٥هـ)، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت
١٣	المجتبى من السنن "السنن الصغرى للنسائي"، لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي (المتوفى: ٣٠٣هـ)، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية – حلب، الطبعة الثانية، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م
١٤	المستدرك على الصحيحين، لأبي عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري، (ت ٤٠٥هـ)، دار الحرمين، الطبعة الأولى ١٤١٧-١٩٩٧م
١٥	المصنف في الأحاديث والآثار، للإمام أبي بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة الكوفي (ت ٢٣٥هـ)، تحقيق كمال يوسف الحوت، دار التاج، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ- ١٩٨٩م
١٦	المصنف، للحافظ أبي بكر عبد الرزاق بن همام الصنعاني، (ت ٢١١هـ)،ومعه كتاب الجامع للإمام معمر بن راشد، رواية الإمام عبد الرزاق الصنعاني، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى ١٣٩٠هـ- ١٩٧٠م
١٧	المعجم الأوسط، للحافظ أبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني، (ت ٣٦٠هـ)، تحقيق طارق بن عوض الله، وعبد المحسن الحسيني، دار الحرمين بالقاهرة، ١٤١٥هـ- ١٩٩٥م.
١٨	المعجم الكبير، للحافظ أبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني، (ت ٣٦٠هـ)، تحقيق حمدي عبد المجيد السلفي، مكتبة ابن تيمية، القاهرة،
١٩	المنتقى من السنن المسندة عن رسول الله e، لأبي محمد عبد الله بن الجارود، (ت ٣٠٧هـ)، فهرسة وتعليق عبد الله عمر البارودي، مؤسسة الكتب الثقافية ودار الجنان، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م
٢٠	الموطأ، للإمام مالك بن أنس بن مالك بن عامر الأصبحي المدني (المتوفى: ١٧٩هـ)، صححه ورقمه وخرج أحاديثه وعلق عليه: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت – لبنان، عام النشر: ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٥ م
٢١	بغية الباحث عن زوائد مسند الحارث، نور الدين علي بن سليمان ابن أبي بكر الهيثمي الشافعي (ت٨٠٧هـ)، ت دكتور حسين أحمد صالح الباكري، مركز خدمة السنة والسيرة النبوية، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ-١٩٩٢م

٢٢	تقريب التهذيب، للحافظ شهاب الدين أحمد بن علي بن حجر العسقلاني الشافعي، (ت ٨٥٢ هـ)، تحقيق محمد عوامة، دار الرشيد، حلب، الطبعة الثالثة، ١٤١١هـ- ١٩٩١م
٢٣	تهذيب التهذيب، لشهاب الدين أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، (ت ٥٨٢)، دار الفكر، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م
٢٤	سنن ابن ماجه، ابن ماجة أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني، وماجة اسم أبيه يزيد (المتوفى: ٢٧٣هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار إحياء الكتب العربية - فيصل عيسى البابي الحلبي
٢٥	سنن الترمذي، محمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، أبو عيسى (ت ٢٧٩ هـ)، تحقيق وتعليق: أحمد محمد شاكر، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي – مصر، الطبعة: الثانية، ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م
٢٦	سنن الدارقطني، لعلي بن عمر الدارقطني (ت٣٨٥)، تحقيق حسن عبد المنعم شلبي وآخرين، مؤسسة الرسالة -بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٤م
٢٧	سنن أبي داود، لأبي داود سليمان بن الأشعث الأزدي السجستاني، (ت ٢٧٥)، تحقيق شعيب الأرناؤوط، ومحمد كامل قره بللي، دار الرسالة دمشق، الطبعة الأولى ١٤٣٠هـ-٢٠٠٩م
٢٨	شرح علل الترمذي، لابن رجب الحنبلي، (ت ٧٩٥ هـ)، تحقيق الدكتور همام عبد الرحيم سعيد، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الثانية، ١٤٢١هـ- ٢٠٠١م
٢٩	شرح معاني الآثار، لأبي جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي الحنفي، (ت ٣٢١)، تحقيق محمد زهري النجار ومحمد سيد جاد الحق، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ-١٩٩٤م
٣٠	شرح معاني الآثار، لأبي جعفر أحمد بن محمد بن سلامة بن عبد الملك بن سلمة الأزدي الحجري المصري المعروف بالطحاوي (المتوفى: ٣٢١هـ)، تحقيق: (محمد زهري النجار - محمد سيد جاد الحق) ورقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: د يوسف عبد الرحمن المرعشلي-، عالم الكتب، الطبعة الأولى - ١٤١٤ هـ، ١٩٩٤ م
٣١	صحيح ابن خزيمة، لأبي بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة بن المغيرة بن السلمي النيسابوري (المتوفى: ٣١١هـ)، تحقيق: د. محمد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي - بيروت

٣٢	لسان الميزان، للإمام شهاب الدين أبي الفضل أحمد بن على بن حجر العسقلاني، (ت ٨٥٢ هـ)، دائرة المعارف النظامية، الطبعة الأولى، ١٣٢٩م
٣٣	مسند الإمام أحمد بن حنبل، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (المتوفى: ٢٤١هـ)، المحقق: شعيب الأرنؤوط - عادل مرشد، وآخرون، إشراف: د عبد الله بن عبد المحسن التركي، الناشر: مؤسسة الرسالة الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م
٣٤	مسند الحميدي، لأبي بكر عبد الله بن الزبير بن عيسى بن عبيد الله القرشي الأسدي الحميدي المكي (المتوفى: ٢١٩هـ)، حقق نصوصه وخرج أحاديثه: حسن سليم أسد الدَّارَانيّ، دار السقا، دمشق – سوريا، الطبعة الأولى، ١٩٩٦ م
٣٥	مسند الدارمي، المعروف ب"سنن الدارمي"،للإمام أبي عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي، (ت ٢٥٥هـ)، تحقيق حسين سليم أسد الداراني، دار المغني الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م
٣٦	مسند الشاميين، للحافظ أبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني، (ت ٣٦٠ هـ)، تحقيق حمدي عبد المجيد السلفي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م
٣٧	مسند إسحاق بن راهويه، للإمام إسحاق بن إبراهيم بن مخلد المروزي، (ت ٢٣٨ هـ)، تحقيق الدكتور عبد الغفور عبد الحق حسين بر البلوشي، مكتبة دار الإيمان، المدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ- ١٩٩٥م
٣٨	مسند أبي داود الطيالسي، سليمان بن داود بن الجارود، (ت ٢٠٤ هـ)، تحقيق الدكتور محمد بن عبد المحسن التركي، دار هجر، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م
٣٩	معرفة السنن والآثار، لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي، (ت ٤٥٨ هـ)، تحقيق الدكتور عبد المعطي أمين قلعجي، دار الوفاء، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ- ١٩٩١م
٤٠	معرفة الصحابة، لأبي أبو نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران الأصبهاني (المتوفى: ٤٣٠هـ)، تحقيق: عادل بن يوسف العزازي، دار الوطن للنشر، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م
٤١	ميزان الاعتدال في نقد الرجال، لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، (ت ٧٤٨ هـ)، تحقيق علي محمد البجاوي، دار المعرفة ، بيروت،

جدول المحتويات

المقدمة ١

* منهج التخريج في البحث: ١

* خطة البحث: ٢

المطلب الأول: تخريج الحديث. ٣

المطلب الثاني: درجة الحديث. ١٣

المطلب الثالث: زيادة: "والمرأة مثل ذلك". ٢٣

الدراسة: ٢٤

المطلب الرابع: زيادة: "أو أنثييه أو رفغيه". ٢٨

الدراسة: ٢٩

الخاتمة: ٣٢

فهرس المصادر والمراجع ٣٣